الجـمهورية الجـزائرية الـديمقراطية الشـعبية

إجتماع حول المساواة في النوع الاجتماعي

كلمة السيدة مونية مسلم سي عامر

وزيرة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة

نيويورك

27 سبتمبر 2015

Submitted in the context of the Global Leaders' Meeting on Gender Equality and Women's Empowerment, but not delivered in person.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد قسي جينبينج، فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية،

السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدة بليمزيل مييومبو نقوسوكا، المديرة التنفيذية للأمم المتحدة للنساء،

السيدة جرترود منقيلا، الأمينة العامة للمنتدى العالمي الرابع للنساء،

السيدات و السادة،

الحضور الكريم،

اسمحوا لي أن أعبر عن إرتياح الجزائر لهذه المبادرة السعيدة، لتنظيم مؤتمرا بالأمم المتحدة، بهدف الوقوف عند الإنجازات المحققة منذ المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة المنعقد في بيجينغ، في سبتمبر 1995حول الثلاثية "مساواة و تنمية و سلم".

و يمنحنا هذا اللقاء، فرصة التحدث عن تجاربنا بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجينغ الذي تبنته بلداننا و يسمح لنا بتقييم التقدم المحرز و بحصر الصعوبات التي ما زالت تعرقل ترقية المرأة و تمكينها.

لقد ميّزت القرارات و المقررات التي تم تبنيها منذ 20 سنة، مرحلة جد هامّة حيث إستعملت كمحرك لتطوير قضايا المرأة في العديد من البلدان.

لكنّني، سأركز مداخلتي حول الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتجسيد الإلتزامات التي تعهدت بها في الكثير من المجالات بما فيها الفضاء المخصص للطفلة الصغيرة الذي لا يمكن فصله عن فضاء الأسرة و سأتحدث عن جهود بلادي على المستويين الوطني و الإقليمي، لحفظ السلم و الأمن الدوليين.

ففي مجال المساواة، تم الإستثمار بصفة مستفيضة في التمدرس و بالأخص في تربية الطفلة الصغيرة، لأنّ الإهتمام ينبثق عن الإرادة السياسية الرامية إلى تطوير الذهنيات في سياق التكامل الضروري للأدوار الإجتماعية بين الجنسين في المجتمع.

و من هذا المنظور، لا يمكننا أن نقلّل من حجم الجهود المعتبرة المبذولة و التي تلقي بضلالها على مسار الإدماج الإجتماعي و المهني للمرأة كما نلمسها اليوم بالتأكيد. و يمكن للجزائر أن تفتخر بالتنامي الفعلي للتأطير الأنثوي في جميع المجالات المتعلقة بسياسة المساواة المقررة في ميدان التكوين و الوصول إلى المعرفة.

كما أن ذات الجهود، تم تركيزها على الإطار التشريعي و التنظيمي الذي عرف إصلاحات بصفة دورية أخذت بعين الإعتبار تطلعات المرأة و مطالب جمعيات المجتمع المدني، ممّا فتح مجال مشاركة المرأة في مسارات إتخاذ القرار.

و تجلّت هذه المشاركة بتنام فائق لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و في المجلس الشعبي الوطني بالأخص الذي تحتل فيه المرأة % 31,6 من المقاعد منذ 2012 أي ما يعادل أربع مرات نسبتها في التشريعات السابقة : فهي تسهم فعليا في تحيين الترسانة القانونية بهذا التواجد المتميّز.

و تم تعزيز المساواة أيضا، بتقاسم السلطة الأبوية التي منحت بفضل تعديل قانون الأسرة و قانون الجنسية للمرأة الجزائرية إمكانية ممارسة مسؤولياتها تجاه أطفالها القصر في حالة الطلاق أو زواجها مع أجنبي.

و في السياق نفسه، تعزّز هذا المبدأ لتستفيد المرأة المطلقة من إحداث صندوق النفقة الرامي إلى حمايتها من كل أشكال العنف و الحفاظ على المصلحة الفضلى للطفل بسد الشغور الحاصل نتيجة عدم قدرة الطليق على دفع المستحقات المشروعة أو رفضه القيام بواجباته نحو أطفاله.

و تجسدت كذلك المساواة من خلال تعديل قانون العقوبات بإدراج تعريف دقيق للعنف الممارس ضد المرأة، و منه العنف الأسري، بهدف الحد من كل أشكاله بما فيها التحرش الجنسي و التلفظ اللا أخلاقي في الأماكن العامة و مسّ حتى المجال الإقتصادي الذي ينجر عنه حرمان المرأة من أجرها و الإستيلاء عليه.

في مجال التنمية، لا بد من ملاحظة التطورات المعتبرة الحاصلة في ميدان تمكين المرأة في الجزائر عن طريق تنويع أشكال التشغيل و إحداث نشاطات مدرة للدخل و تبسيط سبل الإستفادة منها.

و تبرز المكتسبات الأخيرة، تبنّي بلادي ميثاق المرأة العاملة بغرض مرافقة المرأة للتوفيق بين مسؤولياتها الأسرية و المهنية و هو يفسح في ذات الوقت مجال مشاركة المرأة في مختلف هيئات التسيير في المؤسسات و كذا التمثيل النقابي للدفاع عن حقوقها المهنية و الإجتماعية.

فللإستراتيجية الوطنية المسطرة بهذا الخصوص هدف مزدوج : ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في خلق الثروات الوطنية على كل المستويات و تأمين إستقلاليتها الإقتصادية لتجنيبها مظاهر عدم الإستقرار بل إنجاح إدماجها الإجتماعي.

أمّا عن السلم، تعمل الجزائر بإستمرار منذ الإستقلال على الحفاظ على إستقرارها. و لنتذكر تزامنا مع مؤتمر بيجينغ في سنة 1995، كانت بلادي تعيش أوقاتا مأساوية نتاج التطرف العنيف و الإرهاب المخيف. و لقد أكد الوفد الجزائري حينها على أهمية محاربة هذه الآفات بكل جدية و إستئصالها بغية إقرار السكينة و غرسها بين المواطنين.

منذ ذلك الحين، **بمبادرة من رئيس الجمهورية، السيد عيد العزيز بوتفليقة،** و بفضل سياسته الضامة و التشاركية المدعمة بالهبة الشعبية و نتيجة تجند المرأة ضد الإرهاب، صادقت الجزائر على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005 عن طريق الإستفتاء الشعبي، و كم له من دلالة.

و تبقى مجهودات الحكومة و الشعب مستمرة و حاسمة في هذا المجال إذ ترتكز على سياسة محاربة التطرف و تدعو أساسا إلى تطوير القيم الحضارية للسلم و الوئام و التسامح.

و بلادي تحتفل بالذكرى العاشرة لميثاق السلم و المصالحة الوطنية، تهنئ المرأة الجزائرية نفسها بإستتباب الأمن الذي يسمح لها في الوقت الحالي بممارسة حرياتها الأساسية و المشاركة في تنمية بلادها على قدم المساواة، حائزة على رتبة من بين أحسنها على الساحة الدولية.

فبلادي تنضم كما فعلته في بيجينغ منذ 20 سنة، إلى إلتزام المجموعة الدولية لمواصلة العمل على ترقية حقوق المرأة و وضع الإستراتيجيات التي من شأنها العمل على تحسين قضاياها.

أشكركم على حسن الإصغاء، دمتم في رعاية الله و حفظه و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.